ان الحكم ينبغي ان يكون على مخصص ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء باي نكرة
كانت سواء تقدم الخبر عليها او تاخر لان المخصص في الصورتين حاصل فظهر مما قلنا ان التخصيص
الحاصل بتقدم الخبر في نحو في الدار رجل لا ينفع ايضا واما قولهم ارجل في الدار ام امراة
ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فنقول لو كفى الاختصاص
الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدا لجاز الابتداء باي نكرة كانت اذا كانت مخصوصة
عند المتكلم انما نطلب الاختصاص في المبتدا عند المخاطب على ما ذكروا ولو كان المجوز
للتنكير في ارجل في الدار ام امراة لعدم لفظ ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم
شيء اخر منها تخصص به المبتدا قوله فما احد خير منك ان وجه التخصيص فيه ان النكرة في
سياق العموم نحو لكل احد عم حسن الانس تخشّ لم سوى منهم احد فيه نظر وذكر ان التخصيص
ان يحصل لبعض من الجملة بسبب ليس لسائر امثاله وان اخ افلت ما احد خير منك فالقصد ان
هذا الحكم وهو عدم الخيرية لكل فرد فرد فلم تخصص بعض الافراد لاجل العموم بسببه وكيف كذا
والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد
ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعيين المحكوم عليه
اما اذا بينت ان حكمي على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد وكذلك كلمات الشرط
نحو من صمت نجا تحصل الفائدة فيها بسبب العموم الحاصل من العموم لا بسبب تخصيصها وقد
اضطربت اقوالهم فيها فاختار الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من ضمير
كلمة الشرط اذا ارتفعت بالابتداء دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا
بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت في الدعاء من كان الناس ثقته ورجاؤه فانت ثقتي
ورجائي وقيل الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة
وقيل كلمة الشرط مبتدا لا خبر له هذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات
الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط والاستفهام فحذفت لكثرة الاستعمال
على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة لفعل مقدر او مفعولة او للظاهر فقولك
من قام قمت اي ان قام قام كقوله تعالى ان امرؤ هلك وقولك من ضربت ضربت اي ان من
ضربت فهو مفعول للفعل المقدر المفسر بالظاهر وكذا في نحو ما كان مثلك كذا وما تفعل افعل
وما تفعله افعله وكذلك كلمات الاستفهام وقوله سلام عليك اي تخصص بنسبته الى المسلم
لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان
عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل لك وويلي لك لان معنى
الويل الهلاك ولو قدرت ايضا ويلك لكان خلاصا للقول بل المراد مطلق الهلاك
فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ
تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب والمسند اليه وانما تاخر الخبر
مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الاهم وللتبادر الى فهم ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت
عليك فقبل ان تقول سلام ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا
انخزل ابو تمام وترك الانشاد على ما يحكى لما ابتدا القصيدة وقال على مثلها من اربع وملاعب

معارضة

معارضة شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع تذال مصونات
الدموع السواكب هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام
عليك كلبيت من لبيك وسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحت
بمعنى قلت لبيك وسبحان الله فمعنى سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت قولك سلام عليك
على ما فسر المص ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قولي للفظ سلام عليك وليس كذلك بل
سلام في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك الله سالما فالاصل سلمك الله سلاما
ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل
على الحدوث فرفعوا سلام عليك وكذا الاصل ويل لك هلكت ويلا اي هلاكا فرفعوه بعد حذف
الفعل نقضا للخبار معنى الحدوث **قوله والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قايم وزيد قام**
ابوه فلا بد من عايد وقد يحذف اعلم ان خبر المبتدا قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل
به المص وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن
الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان تكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب
وهو وهم وانما اتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدا وليس المراد بخبر المبتدا الخبر عند النحاة
ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيا ففي قولك ابيد عدوك
يسمون الطرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المص وهو
المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم
لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز
ان تكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع قوله فلا بد من عايد
لا تخلو الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدا معنى او لا فان كانت لم تحتج الى الضمير
كما في ضمير الشان نحو هو زيد قايم وكما في قولك مقولي زيد منطلق لارتباطها به بلا
ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام
الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء
الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاول ومنها الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا
الغرض ثم قيل في بعض الاحيان كما يجي ان الظاهر قايم مقام الضمير وهذا الضمير
الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في مواضع وهو ان يكون الضمير مجرورا والجملة
الخبرية ابتدائية والمبتدا فيها جزء من المبتدا الاول نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان
جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدا الثاني نكرة فالجار
والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام كما في البر الكر منه
بستين لان التعريف غير مقصود قصده فاما هو حكم كقوله شعر ولقد امر على اللئيم يسبني
ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر اي البر الكر كاين بستين
كاينا منه قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدا
كل قال • قد اصبحت ام الخيار تدعي • على ذنبا كله لم اصنع • وقال
ثلث كلهن قتلت عمدا • فاخزى الله رابعة تعود • قال لان كلهم ضربت بمعنى الجد اي ما ثم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)